

انعكاسات تطبيق بازل 3 على ربحية واستقرار البنوك الجزائرية دراسة تحليلية للفترة 2014-2023

The Implications of Basel III Implementation on the Profitability and Stability of Algerian Banks : An Analytical Study for the Period 2014-2023

زيتوني محفوظ¹ * zitouni.mahfoud@univ-medea.dz

بن عيشوش محمد² Benaichouche.mohamed@univ-medea.dz

1 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، مخبر التنمية المحلية المستدامة

2 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، مخبر التنمية المحلية المستدامة

تاريخ الاستلام: 2025/05/20؛ تاريخ القبول: 2025/06/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان نتائج تطبيق المعايير الجديدة لمقررات لجنة بازل 3 على ربحية ومردودية واستقرار البنوك الجزائرية خلال الفترة 2014-2023 وهي الفترة التي شملتها أزمة كوفيد-19، وتركّز الدراسة بداية على عرض مضمون هذه المقررات ومدى التقدم المحرز في تبنيها من قبل البنوك الجزائرية، ثم تنتقل إلى تقييم مدى فعالية تطبيق المعايير الاحترازية المرتبطة بها في تحسين ربحيتها وتعزيز ملاءمتها المالية؛ وقد أظهرت النتائج أن هذه الأخيرة شرعت فعلياً منذ سنة 2014 في تطبيق أغلب توصيات بازل 3 وهو ما ساهم في تحسين وتدعيم بنيتها ورفع ملاءمتها المالية، والتعامل بكفاءة مع الصدمات المالية، رغم التحديات التي تعيق ذلك
الكلمات المفتاح: بازل 3؛ ربحية البنوك؛ استقرار البنوك؛ البنوك الجزائرية.

Abstract:

This study aims to demonstrate the outcomes of implementing the new Basel III standards on the profitability, efficiency, and stability of Algerian banks during the period 2014-2023, which includes the COVID-19 crisis. The study initially focuses on presenting the content of these standards and assessing the progress made by Algerian banks in adopting them. It then moves on to evaluate the effectiveness of applying the related prudential measures in enhancing profitability and strengthening financial soundness.

The findings indicate that since 2014, Algerian banks have actively begun implementing most of the Basel III recommendations, contributing to the improvement and reinforcement of their

* زيتوني محفوظ

financial structure, increasing capital adequacy, and effectively managing financial shocks, despite the challenges faced in this regard.

Keywords: Basel III; Bank Profitability; Bank Stability; Algerian Banks.

تمهيد:

شهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة بفعل العولمة المالية والتحولت السريعة في الأسواق الدولية، مما جعل المصارف أكثر عرضة للمخاطر، ولذا، أصبح من الضروري على السلطات الرقابية وضع أطر وقواعد ومعايير تنظم سلوك البنوك، بهدف تعزيز قدرتها التنافسية وتقليل تعرضها للمخاطر المرتبطة بأنشطتها أو إدارتها أو بيئتها. في هذا السياق، تم تطوير المعايير الاحترازية عبر الأجيال المختلفة، بدءًا بتشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية في 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية، بهدف وضع معايير دولية لإدارة المخاطر المصرفية، مما أسفر عن إصدار اتفاقيات متعددة بدءًا من بازل 1 وصولًا إلى بازل 3.

ونظرًا لكون البنوك الجزائرية تلعب دورًا محوريًا في تمويل الاقتصاد، خاصة مع غياب سوق مالية نشطة وهيمنة ستة (06) بنوك عمومية على معظم أصول القطاع المصرفي، مما يزيد من تعرضه لتقلبات الاقتصاد العالمي، بادر بنك الجزائر بوضع أطر تنظيمية وقانونية لحوكمة نشاط هذه البنوك، من خلال إصدار لوائح تهدف إلى تعزيز استمرارية القطاع في مواجهة المخاطر المتزايدة تماشيًا مع المعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بآليات الحوكمة وفقًا لمعايير لجنة بازل III .

تم تطبيق مقررات لجنة بازل من خلال إصلاحات تنظيمية تماشيًا مع معايير بازل 3، مما ساهم في تحسين السياسات الاحترازية وصدرت تشريعات لضبط النشاط المصرفي في الجزائر، خصوصًا بعد تداعيات أزمة أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 في 2020 حيث تراجع مستوى السيولة البنكية، وبالتوازي، فرض بنك الجزائر إجراءات احترازية لحماية أداء البنوك وضمان استقرار القطاع المالي والمصرفي ومواكبة تحديات المنافسة الدولية.

❖ وعليه تظهر إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك الجزائرية وماهي نتائج ذلك على ربحيتها واستقرارها خلال الفترة 2014-2023؟ وما هي التحديات الواجب رفعها لتطبيق هذه المقررات بشكل كامل؟

❖ تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 - ما هي الدوافع التي أدت إلى إجراء تعديلات على معايير بازل II ؟
- 2- ماهي إصلاحات وجوانب الرقابة والإشراف المصرفي التي تضمنتها مقررات بازل 3؟
- 3 - ما هو واقع إرساء مضمون مقررات بازل 3 في البنوك الجزائرية؟
- 4- ما هي النتائج المترتبة على إرساء معايير بازل 3 على مؤشرات الوساطة المصرفية والبنية التحتية للبنوك الجزائرية؟
- 5- ما هي التحديات اللازمة لمسايرة إرساء الإجراءات الاحترازية لمقررات بازل 3 بشكل تام وسليم في البنوك الجزائرية؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: وضع بنك الجزائر لوائح تنظيمية تلح على تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3.

- **الفرضية الثانية:** لا يؤدي تطبيق مقررات بازل 3 إلى تعزيز الأداء والسلامة المالية للبنوك الجزائرية، وتحسين قدرة المصارف على إدارة المخاطر وزيادة مستوى الشفافية؛

- **الفرضية الثالثة:** من الضروري القيام بعدة إصلاحات في المنظومة المصرفية الجزائرية لكي تتوافق مع مقررات بازل 3.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة، في توضيح الدور الذي تلعبه الإجراءات الاحترازية التي تم وضعها بموجب اللوائح الصارمة لبنك الجزائر في إطار مساهمة النظام المصرفي الجزائري للتغيرات والتطورات الحاصلة في مقررات الرقابة والإشراف لمتطلبات بازل III ، ونتائج ذلك على سلامة الأداء المالي لهذه البنوك بما يدعم دورها الريادي في تمويل الاقتصاد.

❖ **أهداف الدراسة :**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على دوافع إصدار مقررات بازل 3 وتبيان الجوانب الأساسية لهذه المقررات وأهم التعديلات الواردة فيها؛
- 2- توضيح الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لتكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير مقررات بازل 3؛
- 3- تقييم نتائج تطبيق المعايير الاحترازية لبازل 3 على جودة وصلاية الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة؛
- 4- إبراز التحديات التي تقف عائقاً أمام تطبيق مقررات بازل 3 بشكل تام على النظام المصرفي الجزائري.

❖ **منهجية وأدوات الدراسة:**

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع المدروس، والمنهج التحليلي لمعالجة وتحليل المعطيات والبيانات الرقمية الواردة فيه، من خلال تبيان مضمون مقررات بازل 3 وتحليل تطور مؤشرات الأداء المصرفي وصلاية البنية التحتية للبنوك الجزائرية في ظل تطبيق هذه المعايير الاحترازية خلال الفترة 2014-2023.

❖ **هيكل الدراسة:**

بالنظر لأهمية البحث، ومن أجل تحقيق أهدافه تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام لمقررات بازل III وأهم الإصلاحات والتعديلات الواردة فيها.

المحور الثاني: مدى إرساء المعايير الاحترازية للرقابة والإشراف المصرفي الجزائري وفق متطلبات مقررات بازل III .

المحور الثالث: نتائج وتحديات تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري

1- المحور الأول: الإطار العام لمقررات بازل III وأهم الإصلاحات والتعديلات الواردة فيها:

على إثر أزمة السوق المالي التي تلاها انخيار نظام بريتون وودز سنة 1973، تكبدت العديد من البنوك خسائر كبيرة بالعملة الأجنبية قام محافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة بإنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية وأطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل (شارشي، 2010، صفحة 7)، تعمل على ضمان التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية المصرفية من خلال صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف، وهذه المعايير اصطلاحاً على تسميتها باتفاقيات لجنة بازل، وهي ثلاثة اتفاقيات مرتبطة ببعضها مع وجود تعديل واحد للاتفاقية I، وركزت هذه الاتفاقيات على تحديد رأس المال الرقابي لمواجهة مخاطر النشاط المصرفي على المستوى الدولي.

(Colmant، Vincent Delfosse، Peters. Jean Philippe، Rauis.Bruno، 2005، p 5).

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل، هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، ولذلك فإن قرارات وتوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة "فعلية" كبيرة. (بوراس وعياش، 2007، صفحة 104).

1.1- ظروف إصدار مقررات بازل III :

كشفت الأزمة المالية لعام 2007 عن ضعف معايير بازل II في حماية النظام المصرفي، مما دفع لجنة بازل إلى مراجعتها وإدخال تعديلات جوهرية شملت الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II، إلى جانب معايير جديدة كاحتياطي التحوط ونسب السيولة والرافعة المالية وتمت المصادقة على الاتفاقية الجديدة بازل III بتاريخ 2010/11/12، وتعود أسباب ذلك إلى: (Basel Committee On Banking، 2013، p 07).

أ/ نقص جودة رؤوس الأموال للمصارف: ضعف جودة رؤوس أموال البنوك خاصة الشريحة الأولى، ما كشف عن قصور القاعدة الرأسمالية في تغطية المخاطر الكبيرة بسبب صعوبة تكوين النواة الصلبة للأموال الخاصة في الأوقات الحرجة. (نجار، 2013، الصفحات 278-279).

ب/ عدم كفاية شفافية السوق: ساهم ضعف الإفصاح المصرفي في تقليل شفافية السوق، مما صعب تقييم رؤوس أموال البنوك ومقارنتها، في حين ضللت وكالات التصنيف المستثمرين بمنح تقييمات مرتفعة لأصول عالية المخاطر، خدمة لمصالحها. (عياي، 2020-2021، صفحة 77).

ج/ عدم الإلمام الكلي بأنواع المخاطر: إغفال مخاطر جوهرية مثل المحافظ المالية للتفاوض، والمشتقات، وتمويل سندات الدين، التي أصبحت تشكل جزءاً مهماً من نشاط البنوك نتيجة تطور الأسواق المالية واعتماد المشتقات في إدارة المخاطر؛ (نجار، 2013، الصفحات 278-279).

د/ ضعف سيولة البنوك: أدى سعي البنوك في الدول المتقدمة لتعظيم الأرباح خلال فترة الرواج إلى إهمال إدارة السيولة، مما تسبب في فقدان الثقة بينها وعجزها عن تلبية طلبات العملاء عند اندلاع الأزمة، فاندفع المودعون لسحب أموالهم؛

هـ/ المبالغة في عمليات التوريق المعقدة: قامت البنوك بخفض متطلبات رأس المال عبر التوريق وإعادة التوريق، بنقل الأصول خارج الميزانية وإظهار معدل كفاية رأسمال أعلى من الواقع، خاصة مع الإفراط في استخدام هذه الأدوات المالية. (نجار، 2013، صفحة 279).

و/ الإفراط في المديونية: لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية، وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال. (مهداوي وبطاهر، 2017، صفحة 128).

1-2: التعريف بمقررات بازل III :

مقررات بازل III، هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير الاحترازية التحوطية، والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وهي تركز أساساً على الاتفاقية الدولية لقياس رأس المال ومعايير رأس المال "بازل II"؛ وتهدف هذه التدابير إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كان مصدرها، تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف، تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم وضبط توسع المصارف في منح القروض. (عبد المطلب، 2013، الصفحات 314-315).

1-3: التعديلات الإصلاحية المختلفة لاتفاقية بازل III :

ركزت اتفاقية بازل III على جانبين أساسيين من الإصلاح، الأول تمثل في تقوية الإطار العالمي لرأس المال، والثاني في وضع معايير للسيولة للحد من امتداد مخاطر القطاع المالي للقطاع الحقيقي، وتطبق هذه المتطلبات الاحترازية تدريجياً ابتداءً من سنة 2013 حتى حلول سنة 2019.

1-3-1: تقوية الإطار العالمي لرأس المال:

سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال اتفاقيتها III إلى رفع قدرة البنوك على الصمود واحتواء المخاطر عن طريق تعزيز وتقوية إطار رأس المال التنظيمي، بالاستناد إلى الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II، وفقاً للإصلاحات التالية: (Centre d'analyse، 2011، p 12).

أ- تحسين نوعية وهيكلية وشفافية ورأس المال: باعتماد رأس المال الأساسي على حقوق المساهمين والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها أدوات دائمة غير مشروطة بالعوائد وقادرة على امتصاص الخسائر فوراً، في حين اقتصر رأس المال المساند على أدوات لا تقل مدتها عن خمس سنوات، وتحتل الخسائر قبل حقوق الغير.

ب- رفع مستوى متطلبات رأس المال: أكدت مقررات بازل III على رفع الحد الأدنى لرأس المال بما يتناسب مع حجم المخاطر فزادت نسبة رأس المال الأساسي عالي الجودة (الأسهم العادية والأرباح) من 2% إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورفعت الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي الإجمالي من 4% إلى 6% بحلول 2019.

ج- الأموال التحوطية الإضافية: إدخال شريحة جديدة من رأس المال تُعرف بالأموال التحوطية الإضافية في حال الأزمات الاقتصادية بنسبة 2.5% من حقوق المساهمين، ما يرفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي إلى 7% بحلول 2019.

د- الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية: تناولت بازل III الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية عبر فرض هامش احترازي دوري يتراوح بين 0 و 2.5% من حقوق المساهمين، يُشكّل خلال فترات التوسع الائتماني المفرط بقرار من السلطات الرقابية، بهدف حماية القطاع المالي من تراكم المخاطر، ويُطبّق تدريجياً بين 2016 و 2019 وفقاً للظروف المحلية لكل دولة.

الجدول رقم 01: مراحل التحول إلى متطلبات النظام الجديد لمقررات بازل III

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.5%	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس المال التحوط	--	--	--	0.625%	1.25%	1.875%	2.5%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط	3.5%	4%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7%
الحد الأدنى لرأس مال الشريحة الأولى	4.5%	5.5%	6%	6%	6%	6%	6%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	8%	8%	8%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

SOURCE: Basel Committee On Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank of International Settlement, 2010, P77.

من الجدول نلاحظ أنه بحلول سنة 2019 يصبح الحد الأدنى من إجمالي رأس المال ورأسمال التحوط يقدر ب 10.5 %، وإذا تم إضافة هامش الاحتياط لمقابلة تقلبات الدورة الاقتصادية فسيصل الحد الأدنى إلى 13 %.

هـ- مخاطر الائتمان في المشتقات المالية وإعادة شراء سندات الخزينة والأوراق المالية: (صادر، 2010، صفحة 106).

تركّز بازل III على تغطية مخاطر الائتمان المقابل الناتجة عن المشتقات وعمليات إعادة شراء السندات، من خلال تعزيز متطلبات رأس المال مقارنة ببازل II، غير أن البنوك تعترض على تجاهل اللجنة لآليات الحماية الفعلية.

و- **نسبة الرافعة المالية:** قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بوضع نسبة الرافعة المالية (مؤشر الاستدانة)، الهدف من هذه النسبة وضع حد أدنى لتراكم المديونية في القطاع المصرفي، مما يساعد على تخفيف مخاطر زعزعة استقرار النظام المالي والاقتصاد، وتُحتسب هذه النسبة التي يجب ألا تقل عن 3 %، كما هو موضح في المعادلة التالية: (Basel Committee on Banking، 2010، p 64).

رأس المال من الشريحة الأولى

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الأصول داخل وخارج الميزانية}}{\text{رأس المال من الشريحة الأولى}} \leq 3\%$$

وقد شُرع في تطبيقها تدريجيًا، وفق رزنامة تبدأ بالمراقبة (2011-2012)، ثم التقييم (2013-2017)، وصولًا إلى التصريح الإلزامي ابتداءً من جانفي 2018.

1-3-2: نسبة السيولة:

أدخلت بازل III نسبتين أساسيتين للسيولة، لضمان قدرة البنوك على مواجهة الضغوط المالية وحالات نقص السيولة، هما نسبة السيولة قصيرة الأجل (LCR) لمواجهة الأزمات الفجائية، ونسبة السيولة طويلة الأجل (NSFR) لضمان الاستقرار الدائم، وذلك ضمن إطار رقابي شامل لتعزيز مراقبة السيولة والمحافظة عليها مرفقتان بأدوات للمراقبة.

أ- نسبة تغطية السيولة LCR:

وهي تمثل الحد الأدنى من السيولة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها على المدى القصير، لضمان توفر أصول سائلة عالية الجودة تمكّنه من مواجهة أزمة حادة تستمر لمدة 30 يومًا، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: (Basel Committee On Banking, 2013, pp. 9-13).

محزون الأصول السائلة عالية الجودة

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}}{\text{محزون الأصول السائلة عالية الجودة}} \leq 100\%$$

صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم

وستطبق هذه النسبة تدريجيًا، ابتداءً من جانفي 2015 بنسبة 60 % لتصل إلى 100 % في جانفي 2019، كما يلي:

الجدول رقم 02: رزنامة تطبيق نسبة تغطية السيولة في البنوك

التاريخ	2015/01/01	2016/01/01	2017/01/01	2018/01/01	2019/01/01
LCR	60 %	70 %	80 %	90 %	100 %

SOURCE: Basel Committee On Banking Supervision, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity Risk Monitoring Tools, Bank of International Settlement, 2013, P 8.

ب- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR:

تمثل هذه النسبة العلاقة بين مصادر التمويل المستقرة المتاحة والتمويل المطلوب، ويُشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من أو تساوي 100 %، وتهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على التكيّف الهيكلي طويل الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية: (Basel Committee on Banking، 2014، p 13):

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

مبلغ التمويل المستقر المطلوب

- التمويل المستقر المتاح: يشمل جميع مصادر التمويل التي يمكن للبنك الاعتماد عليها لمدة سنة فأكثر؛

- التمويل المستقر المطلوب: يمثل مجموع الاحتياجات التمويلية المرتبطة بالأصول داخل وخارج الميزانية.

ج - أدوات مراقبة السيولة:

اقترحت لجنة بازل مجموعة من الأدوات الفعالة لرصد مخاطر السيولة، والتي تزود إدارة المخاطر برؤية دقيقة حول تدفقات الخزينة وأرصدها الصافية وعن توازنات الميزانية ونوعية الضمانات وحالة السوق المحيطة، وأبرز هذه الأدوات تتمثل في: (Basel Committee on Banking, 2010, pp. 37-44).

- **عدم تماثل الاستحقاقات:** وهو مؤشر يقيس الفروق بين التدفقات التعاقدية الواردة والتدفقات التعاقدية الصادرة لبنود داخل الميزانية وخارجها، للاستدلال عن وضعية السيولة (عجز/فائض).

- **تركز التمويل:** يستخدم هذا المؤشر لتحديد درجات التركيز وقياس مدى التنوع في مصادر التمويل، ومن ثم تقدير الأهمية النسبية لهذا الدائن في حال سحب أمواله وما قد ينبثق عن هذا من صعوبات في السيولة؛

- **أصول غير مرهونة متاحة:** هذا المؤشر يتيح للبنك تقديم الحجج المقنعة لسلطة الرقابة لتحيط بحجم الأصول غير المرهونة التي يمكن استخدامها كاحتياطي سيولة إضافي.

- **نسبة التغطية بعملة أجنبية:** يستخدم لتقييم مخاطر الصرف كجزء من مكونات مخاطر السيولة، وبحسب كالتالي:

رصيد الأصول السائلة عالية الجودة المتوفر لكل عملة ذات أهمية

$$\text{نسبة التغطية بالعملة الأجنبية} = \frac{\text{إجمالي صافي تدفقات الخزينة الخارجية لكل عملة ذات أهمية في مدة 30 يوما}}{\text{رصيد الأصول السائلة عالية الجودة المتوفر لكل عملة ذات أهمية}} \leq 100\%$$

إجمالي صافي تدفقات الخزينة الخارجية لكل عملة ذات أهمية في مدة 30 يوما

- أدوات رصد ظروف السوق: تعتمد بيانات حديثة عن القطاع المالي، لاكتشاف التحديات المحتملة لإدارة السيولة.

1-4- : تعديلات اتفاقية بازل III على دعائم اتفاقية بازل II :

تمثل اتفاقية بازل III نسخة منقحة من اتفاقية بازل II، حيث تبنت لجنة بازل إصلاحاتها بناء على الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مع الحفاظ على الركائز الثلاث لاتفاقية بازل II، متطلبات رأس المال (الحد الأدنى لكفاية رأس المال)، المراجعة الرقابية (إشراف فعال من الجهات التنظيمية) وانضباط السوق (تعزيز الشفافية والمخاطرة).

1-4-1: التعديلات على الدعامة الأولى "متطلبات كفاية رأس المال:

✓ **تعزيز الإطار العالمي لكفاية رأس المال من خلال مراجعة النسبة المعتمدة في اتفاقية بازل II والتي كانت محددة بـ 8% بفرض متطلبات رأسمالية أكثر صرامة، تضمنت إنشاء احتياطات إضافية تمكن البنوك من امتصاص الخسائر خلال فترات عدم الاستقرار المالي وقد شملت هذه الاحتياطات: (Basel Committee on Banking, 2010, p 64).**

* احتياطي الحفاظ على رأس المال، الذي يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%.

* الاحتياطي التحوطي لمواجهة التقلبات الدورية (0-2.5%) وتعزيز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر عند الأزمات.

الجدول رقم 03: متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط

إجمالي رأس المال	الشريحة الأولى لرأس المال	حقوق الملكية (بعد الخصومات)	
8 %	6 %	4.5 %	الحد الأدنى
		2.5 %	رأس المال التحوط
10.5 %	8.5 %	7 %	الحد الأدنى + رأس المال التحوط
		0 % - 2.5 %	حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية

✓ رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%، ليصبح 13% في حالة إضافة هامش الأمان للوقاية من التقلبات الاقتصادية. لتصبح معادلة كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{صافي الأموال الخاصة} + \text{رأس مال التحوط}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} \leq 10.5\%$$

حيث صافي الأموال الذاتية يتكون من: الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) + الشريحة الثانية (رأس المال التكميلي).

✓ إضافة مخاطر السيولة وأثر الرافعة المالية إلى المخاطر الثلاثة الأساسية لبازل II وتخصيص نسبتي مستقلتين لهما.

✓ إجراء تعديلات بالنسبة لأساليب قياس المخاطر الائتمانية، التشغيلية ومخاطر السوق، مست أساساً مخاطر الائتمان (إطار التوريق) ومخاطر السوق، ويمكن تلخيص هذه التعديلات فيما يلي:

أ: التعديلات على إطار التسنيد (التوريق): فيما يلي ملخص للتغييرات التي أقرتها اللجنة في هذا الإطار: (زكري، 2013-2014، صفحة 169).

- تطبيق أوزان أعلى لمخاطر التسنيد من طرف المصارف التي تعتمد التقييم الداخلي في التسنيد؛

- تعديل الأوزان في المقاربة المعيارية لتتماشى مع تلك المعتمدة في التقييم الداخلي لنفس حالات التعرض؛

- لا يسمح للمصارف استخدام التصنيفات الائتمانية المستندة إلى ضمانات أو مساعدات مماثلة مقدمة من نفس المصرف؛

- يتعين على المصارف الالتزام بمعايير محددة لتطبيق أوزان المخاطر وفقاً لإطار بازل II للتوريق، بهدف ضمان تقييم ائتماني دقيق يستند إلى العناية الواجبة وليس فقط إلى تصنيفات وكالات الائتمان؛

- توحيد معامل التحويل الائتماني لجميع تسهيلات السيولة المؤهلة في إطار المقاربة المعيارية بنسبة 50 % بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق، بدلا من نسبة 20 %؛

- تصنيف التسهيلات في مقاربة التصنيف الداخلي كتعرضات عالية الخطورة في إطار التوريق؛

- إلغاء المعاملة التفضيلية على مستوى متطلبات رأس المال لتسهيلات السيولة المرتبطة بتعطيل السوق.

ب - التعديلات على إطار مخاطر السوق: تعتمد التعديلات على بازل II في حساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، مع تركيز خاص على المخاطر العامة (مثل تقلبات الأسعار والفائدة) والمخاطر المحددة (مثل مخاطر الائتمان للأوراق المالية)، ويمكن تلخيص هذه التغييرات فيما يلي: (بتصرف، 2010، الصفحات 40-42).

- المخاطر العامة: يتعين على المصارف التي تستخدم النموذج الداخلي لاحتساب أعباء رأس المال لهذه المخاطر، إدراج مكون

Stressed-VaR لفترة عشرة أيام وبنسبة موثوقية 99%، إضافة إلى القيمة المعرضة للمخاطر الحالية (Var)؛

- المخاطر المحددة - الخطر التصاعدي: فرض أعباء رأسمالية إضافية بنسبة موثوقية 99% لتغطية مخاطر الإفلاس وتدهور التصنيف الائتماني للأدوات المتداولة.

- المخاطر المحددة - التعرضات المسندة: إخضاع معظم التعرضات المسندة لأعباء مماثلة لتلك المطبقة في الدفاتر المصرفية، مع استثناء تبادلات الترابط.

- المخاطر المحددة - محافظ الأسهم: رفع أعباء رأس المال على المحافظ السائلة من 4% إلى 8%، مع إلغاء التمييز الرقابي بين المحافظ السائلة وغير السائلة.

1-4-2: التعديلات على الدعامة الثانية "المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال":

يهدف هذا التعديل، إلى استكمال الدعامة الثانية II لاتفاقية بازل فيما يخص إدارة المخاطر وتخطيط رأس المال، مع التركيز على مراقبة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك تعرضات خارج الميزانية، مخاطر السمعة، التقييم والسيولة، اختبارات الضغط وتعزيز دور مجلس الإدارة في الإشراف على المخاطر، وتلخص هذه التعديلات في المحاور التالية: (15-25 Basel Committee on Banking, 2009, p).

- **توسيع نطاق إدارة المخاطر:** لتشمل مراقبة المخاطر العامة للمؤسسة وقياسها بدقة مع التركيز على مخاطر التركيز التعرضات خارج الميزانية (خاصة التسديد)، مخاطر السمعة والدعم الضمني، السيولة والتقييم، واختبارات الضغط والتعويض، ويجب أن تتناسب أنظمة إدارة المخاطر في المصارف مع حجم وتعقيدات أعمال البنك ومستوى المخاطر المقبول لديه.

- **الحاجة إلى إدارة متطورة للمخاطر:** لتعزيز إدارة مخاطر الائتمان وتقييم كفاية رأس المال لضمان الاستقرار المالي، من خلال تقييم المصارف للمخاطر وتأثيرها على الأرباح ورأس المال، خاصة في الأزمات.

- **المسؤولية الإشرافية:** يجب على الهيئات الرقابية التأكد من أن المصرف يملك نظاما فعالا لإدارة المخاطر يسمح له بتحديد جميع المخاطر المالية وقياسها والتخفيف منها بشكل ملائم؛ مع الإبلاغ الشفاف عنها، ووضع حد أدنى من المعايير الداخلية المناسبة لرأس المال وتمويل الطوارئ، وإجراء اختبارات الضغط بشكل مستمر للتعرف على الخسائر واحتياجات السيولة.

- **رؤية شاملة للمخاطر:** يتوجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا امتلاك رؤية شاملة حول المخاطر لدعم القرارات السريعة، مع اعتماد سياسات وإجراءات واضحة ونظم معلومات فعالة وشاملة ورقابة داخلية قوية.

- **مواضيع خاصة في إدارة المخاطر:** التي يجب أن تشمل تحليل تركيز المخاطر، إدراج مخاطر التسديد في نظم المعلومات الإدارية في المصرف تقييم المخاطر قبل الاستثمار في المنتجات المركبة، تأثير مخاطر السمعة على الائتمان والسيولة وعوائد المصرف ومستوى رأس المال، حوكمة قوية لتقييم الأدوات المالية وتوثيق مناهج التقييم بشكل جيد، ربط إدارة السيولة بكفاية رأس المال، استخدام اختبارات الضغط وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في جميع مستويات المصرف.

1-4-3: التعديلات على الدعامة الثالثة "انضباط السوق":

في إطار تعزيز الشفافية وانضباط السوق، أجرت لجنة بازل مراجعة شاملة لمتطلبات الدعامة الثالثة بعد رصد قصور في ممارسات الإفصاح لدى المصارف، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بأنشطتها، وتهدف التعديلات إلى تمكين المشاركين في السوق من تقييم المخاطر الفعلية للمؤسسات المصرفية، مما يعزز الثقة في النظام المالي.

شملت التعديلات مجالات متعددة، أبرزها: مخاطر التسديد في الدفاتر التجارية، الضمانات خارج الميزانية، التقييم الداخلي تسهيلات السيولة، وتعرضات إعادة التسديد، كما أكدت اللجنة على ضرورة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تتجاوز مجرد حساب رأس المال لتوفير رؤية أشمل عن مستوى المخاطر.

وألزمت اللجنة المصارف بتقديم بيانات دقيقة وملائمة تعكس واقع المخاطر الفعلية، مع مراعاة التطورات السوقية، وتكتسي هذه الإفصاحات أهمية خاصة للبنوك التي تعتمد النماذج الداخلية لتحديد متطلبات رأس المال، ما يمنحها مرونة في التعبير عن مخاطرها وآليات إدارتها، وقد تقرر بدء تطبيق المتطلبات المحسنة اعتباراً من 31 ديسمبر 2010. (أوصغر، 2018، صفحة 120).

2- المحور الثاني: مدى إرساء دعائم نظام الرقابة والإشراف المصرفي الجزائري وفق متطلبات بازل III :

توافقاً مع مقررات لجنة بازل 03، بادر بنك الجزائر بإصدار سلسلة من اللوائح التنظيمية والنصوص القانونية لضمان التكيف مع هذه المعايير الاحترازية، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الاستقرار المالي، وضمان الامتثال للمعايير الدولية، بما يساهم في الحد من المخاطر النظامية وتحسين الشفافية المالية في القطاع المصرفي الجزائري.

2.1 - تعزيز الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر:

يعتبر النظام 90-10 المؤسس والمحدد للحد الأدنى لرأس المال في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وقد تم رفع هذا الحد إلى أربع مرات كان آخرها في 06 فيفري 2024، بموجب النظام رقم 24-02 المؤرخ في 06/02/2024 (بنك الجزائر، 2024)، والجدول الموالي يبين تطور الحد الأدنى لرأس المال بموجب الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر:

الجدول رقم 04: تطور الحد الأدنى الاحترازي لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

رقم النظام	تاريخ الصدور	البنوك	المؤسسات المالية
10-90	1990/07/04	500 م. دج، ولا يقل عن 33 % من الأموال الخاصة	100 م دج، ولا يقل عن 50 % من الأموال الخاصة
01-04	2004/03/04	02 مليار و 500 دج	500 مليون دج
04-08	2008/04/08	10 ملايين دج	03 ملايين و 05 مليون دج
03-18	2018/11/04	20 مليار دج	06 ملايين و 500 مليون دج
02-24	2024/02/06	20 مليار دج	06 ملايين و 500 مليون دج

2.2 - تعزيز ملاءة البنوك وتغطية المخاطر:

بهدف تعزيز الرقابة الاحترازية قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 14-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، إذ رفع المعامل الأدنى للملاءة إلى 9.5%، وفق الصيغة الآتية: (بنك الجزائر، 2014).

الأموال الخاصة الصافية

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر القروض} + \text{المخاطر التشغيلية} + \text{مخاطر السوق}}$ $\geq 9.5\%$

- يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية 7% على الأقل من هذه المخاطر، مع فرض تشكيل وسادة أمان بنسبة 2.5% من المخاطر المرجحة، وتحتسب المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة بضرب المتطلب من الأموال الخاصة في 12.5.

- ألزمت البنوك بنشر المعلومات الكمية والنوعية حول هيكل أموالها الخاصة، وممارسات إدارة المخاطر، ومستوى تعرضها لها، ومدى ملاءمة الأموال الخاصة لتغطية تلك المخاطر.

- حُدد متطلب تغطية المخاطر التشغيلية بنسبة 15% من متوسط صافي النواتج المصرفية السنوية لآخر ثلاث سنوات بينما تشمل متطلبات مخاطر السوق خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف بنسبة 10%.

كما ضبط النظام 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، وضع قواعد رقابية تهدف إلى تقليص المخاطر الكبرى لدى البنوك من خلال تجسيد مبدأ تنوع النشاط البنكي، وقد حدد سقف قدره 25% كحد أقصى للمخاطر الصافية المرجحة لدى نفس المستفيد، مقارنة بالأموال الخاصة القانونية للمؤسسة البنكية، على ألا يتجاوز مجموع هذه المخاطر ثمانية أضعاف الأموال الخاصة القانونية، وتحتسب نسبة تغطية المخاطر كما يلي: (بنك الجزائر، 2014).

مجموع مخاطر المستفيدين ذوي المخاطر أكبر من 10% من الأموال الخاصة

نسبة تغطية المخاطر = $\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع مخاطر المستفيدين ذوي المخاطر أكبر من 10\% من الأموال الخاصة}}$ ≥ 08 مرات

الأموال الخاصة الصافية

كما حدد نسب مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في رؤوس أموال الشركات ب: 15 % من الأموال الخاصة القانونية بالنسبة للمساهمة الواحدة و 60 % بالنسبة لمجموع المساهمات كحد أقصى.

2.3 - تصنيف الديون ومخصصاتها:

بهدف تخفيف آثار مخاطر الخسائر الناجمة عن التأخر في سداد القروض الممنوحة أو عجز الطرف المقابل، قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 14-03 بتاريخ 16 فبراير 2014 المتعلق بتنظيم تصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع لدى البنوك والمؤسسات المالية، مع إلزامها بتكوين مؤونات احترازية لتغطية الخسائر المحتملة عن ذلك حسب الجدول التالي: (بنك الجزائر، 2014).

الجدول رقم 05: تصنيف الديون والمخصصات للبنوك العاملة في الجزائر وفقا للنظام 14-03

الهيئات المعنية	أصناف الديون	مدة عدم التسديد	معامل المخصصات
البنوك العاملة في الجزائر	الديون الجارية	أقل أو يساوي 90 يوم	نسبة 01 % سنويا حتى 3 %
	ديون بمشاكل محتملة	90 يوما إلى 180 يوما	نسبة 20 % سنويا
	ديون جد خطرة	من 80 يوما إلى 360 يوما	نسبة 50 % سنويا
	الديون المتعثرة	أكثر من سنة	نسبة 100 % سنويا

في إطار تسهيل وعصرنة الرقابة البنكية على مخاطر الإقراض، أصدر بنك الجزائر النظام 12-01 بتاريخ 20 فيفري 2012 لتنظيم مركزية مخاطر الإقراض وتحديث الرقابة البنكية (بنك الجزائر، 2012)، ملزماً المؤسسات المالية بالتصريح ببيانات دقيقة حول القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، ووضّحت التعليمات 04-19 بتاريخ 31 ديسمبر 2019 آليات التصريح وأنواع هذه المخاطر (بنك الجزائر، 2019).

2.4- معايير السيولة والرافعة المالية:

✓ في إطار تطبيق المعايير الاحترازية للسيولة لاتفاقية بازل 3، أصدر البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر، 2011)، الذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام المعامل الأدنى للسيولة ب 100 %، والتبليغ به، وصدرت التعليمات رقم 07-11 المؤرخة في 2011/12/21 المتعلقة بمعاملي السيولة لتحديد مكونات البسط والمقام لمعامل السيولة (بنك الجزائر، 2011)، ويقاس هذا المعامل كما يلي:

$$\text{المعامل الأدنى للسيولة} = \frac{\text{مجموع الأصول الجاهزة قصيرة الأجل} + \text{التزامات التمويل المستلمة من البنوك}}{\text{مخاطر الخصوم قصيرة الأجل} + \text{الالتزامات المقدمة}} \leq 100 \%$$

✓ وفيما يخص نسبة صافي التمويل المستقر NSFR المعمول بها حاليا، تحدد وفقا للنظام 04-04 المؤرخ في 2004/07/19 الذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية بالحفاظ على التوازن بين الموارد والاستخدامات طويلة الأجل بالعملة الوطنية، مع تحديد نسبة الدعامة على الأقل ب: 60 % في 31 ديسمبر من كل سنة (المادة 09)؛ (بنك الجزائر، 2004).

✓ في اتجاه تشديد المعايير الاحترازية للالتزامات الخارجية بالتوقيع في إطار عمليات الاستيراد، تم إصدار التعليمات رقم 02-15 المؤرخة في 22 جويلية 2015 المحددة لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك والمؤسسات المالية، وبذلك أصبحت صيغة هذا المعيار كما يلي:

$$\text{معامل الالتزامات الخارجية بالتوقيع في إطار عمليات الاستيراد} = \frac{\text{الالتزامات الخارجية الصافية بالتوقيع}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \leq 100 \%$$

2.5- المخاطر النظامية:

نصت المادة 4 من النظام رقم 14-01 بضرورة تكوين رأس مال نظامي لمواجهة التقلبات الدورية لاستعماله في أوقات الأزمات وبالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية في الجزائر فقد منحت المادة 7 اللجنة المصرفية صلاحية فرض معايير ملاءة مالية أعلى من تلك المحددة في المادتين 2 و3، تعزيزاً لقدرتها على مواجهة المخاطر.

كما صدر النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011، المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين المصارف، والذي يهدف إلى وضع آليات فعالة صارمة للرقابة الداخلية لتنظيم عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك للحد من انتقال المخاطر بينها. (بنك الجزائر، 2011). كما جاء في هذا السياق النظام رقم 20-04 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وأدوات تغطية خطر الصرف، والذي يهدف إلى تنظيم وتطوير سوق صرف لا مركزي بين البنوك. (بنك الجزائر، 2020).

6.2- تطبيق اختبارات الضغوط المصرفية :

في 2012 باشر بنك الجزائر بتطوير نموذج معلوماتي لإدارة اختبارات الضغط بالتعاون مع البنك الدولي أُطلق عليه "نموذج التوقعات المالية"، والذي أستخدم في عام 2016 لإجراء أولى الاختبارات شملت بنكين؛

بينما شملت اختبارات التحمل 20 بنكا في عام 2017 باستخدام سيناريوهات مستمدة من صندوق النقد الدولي، مما كشف عن هشاشة في الأموال الخاصة والسيولة، بينما في 2018، وفي إطار التحديث لمواكبة معيار بازل III، طوّر بنك الجزائر نموذجاً ديناميكياً متكاملًا بالتعاون مع البنك الدولي لقياس القدرة على التحمل.

أما في 2019، أجرت المديرية العامة للمفتشية العامة اختبار التحمل باستخدام نموذج الإسقاط المالي (FPM) ضمن برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)، شمل جميع البنوك وفقاً لبيانات 2018/12/31 مع إعادة تنظيمها لضمان اتساق النتائج.

2-7- أعمال الرقابة الداخلية :

حدد النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 بشأن الرقابة الداخلية للبنوك، مفهوم الرقابة الداخلية وأنواع المخاطر التي يجب إدارتها لضمان التحكم في الأنشطة والامتثال للتشريعات وحماية الأصول، وألزم البنوك بإنشاء جهاز رقابي يشمل نظم مراقبة العمليات، المحاسبة، وقياس المخاطر والنتائج، مع ضرورة تطوير أنظمة تتناسب مع طبيعة العمليات لتحديد وتحليل المخاطر، بما في ذلك مخاطر القرض، السيولة، السوق، القانونية، والعملياتية، كما أكد على أن مسؤولية الامتثال تقع على الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة، مع إلزامهما بتقييم فعالية الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية. (بنك الجزائر، 2012).

3- المحور الثالث: نتائج وتحديات تطبيق مقررات بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري:

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر بين عامي 2014 و2023، خضع القطاع المصرفي لإصلاحات تنظيمية هدفت إلى تعزيز الاستقرار المالي ورفع الكفاءة التشغيلية، وشهدت هذه الفترة تطبيق معايير بازل III، وتأثيرات أزمة كوفيد-19، وتغيرات في السياسة النقدية، مما أثر على مؤشرات السيولة المصرفية، الوساطة البنكية، الصلابة المالية، والمردودية، وعليه، ركزت الدراسة على تحليل تطور هذه المؤشرات خلال العقد الأخير، وتقييم موقع الجزائر مقارنة بدول أخرى بمستويات تنمية مختلفة، بهدف تقديم رؤية شاملة لأداء القطاع المصرفي الجزائري في ظل التحديات الراهنة.

1-3. مؤشرات النشاط التمويلي المصرفي:

بنهاية عام 2023، ضم النظام المصرفي الجزائري 28 بنكاً ومؤسسة مالية، منها 12 بنكاً من أصل 20 تقدم خدمات التمويل الإسلامي بواقع 6 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة، وتوزعت المصارف والمؤسسات المالية وفق طبيعة نشاطها إلى 7 بنوك عمومية، و13

بنكاً خاصاً برأس مال أجنبي، منها بنكان مختلطا الملكية، بالإضافة إلى مؤسستين مالتين عموميتين و 5 شركات إيجار مالي، منها 3 عمومية، كما تضم القطاع تعاضدية تأمين فلاحي معتمدة كمؤسسة مالية منذ نهاية 2009.

الجدول رقم 06: المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
20	20	19	20	20	20	20	20	20	20	1- المصارف
7	7	6	6	6	6	6	6	6	6	البنوك العمومية
13	13	13	14	14	14	14	14	14	14	البنوك الخاصة
8	8	8	8	8	8	9	9	9	9	2- المؤسسات المالية
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	المؤسسات المالية العمومية
2	2	2	2	2	2	3	3	3	3	المؤسسات العمومية الخاصة
28	28	27	28	28	28	29	29	29	29	المجموع

المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023.

3-2. كفاءة السيولة في القطاع المصرفي:.

سجلت نسبة الملاءة الكلية، ونسبة الملاءة القاعدية، المؤشران الرئيسيان لمستويات كفاية رأس المال، نهاية سنة 2023، مستويات فاقت بكثير الحدود الدنيا التنظيمية المطلوبة وأعلى مقارنة بالعام السابق.

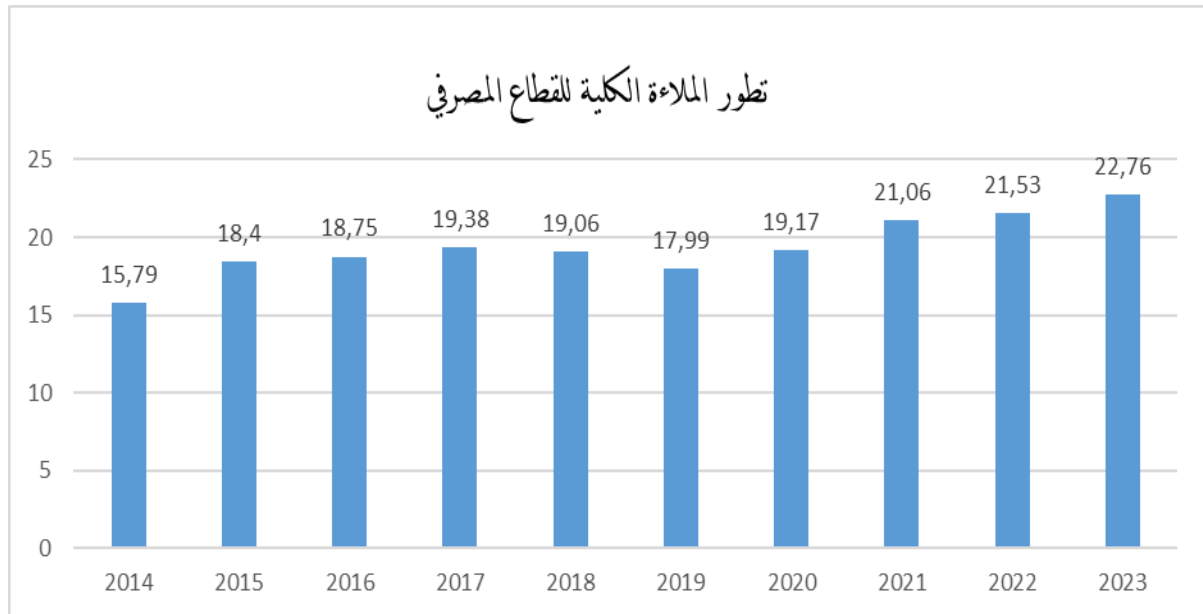
الجدول رقم 07: مؤشرات ملاءة البنوك الناشطة في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
القطاع المصرفي										
22.76	21.53	21.60	19.17	17.99	19.06	19.38	18.75	18.40	15.79	نسبة الملاءة الكلية
19.17	17.74	17.72	15.38	14.26	14.99	14.97	16.25	15.76	13.18	نسبة الملاءة القاعدية

المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023 .

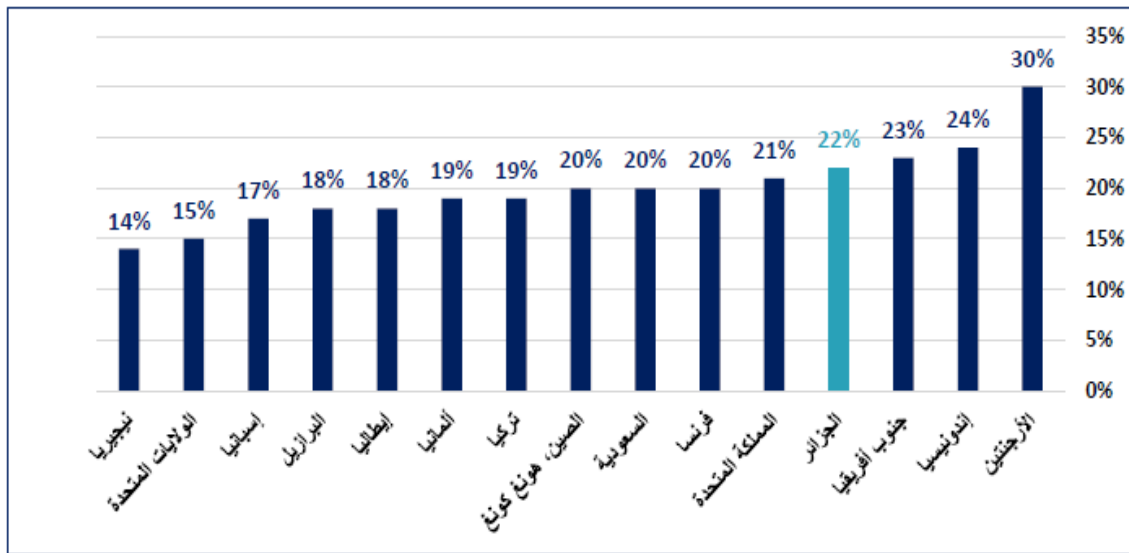
شهد القطاع المصرفي الجزائري خلال العقد الأخير تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الملاءة المالية، مما يعكس توجهاً تدريجياً نحو تعزيز الاستقرار المالي والامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد ارتفعت نسبة الملاءة الكلية على مستوى القطاع من 15.79% سنة 2014 إلى 22.76% سنة 2023، أي بزيادة قدرها 6.97 نقطة مئوية، كما تطورت نسبة الملاءة القاعدية، التي تعكس صلابة رأس المال الأساسي للبنوك، من 13.18% سنة 2014 إلى 19.17% في سنة 2023، أي بزيادة إجمالية قدرها 5.99 نقطة مئوية متجاوزة الحد الأدنى المعتمد دولياً والمقدر بـ 8%، وهو ما يعكس قدرة متزايدة للبنوك على تغطية المخاطر والوفاء بالتزاماتها حتى في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة، وزيادة في الموارد الذاتية المستقرة ذات الجودة العالية واستجابة فعلية للمعايير الدولية بازل III.

وفيما يلي الرسم البياني يوضح تطور الملاءة الكلية للقطاع المصرفي للفترة من سنة 2014 إلى 2023، كما يلي:
الشكل رقم 01: تطور الملاءة الكلية للقطاع المصرفي للفترة من سنة 2014 إلى 2023



المصدر: من إعداد الباحث التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023.

الشكل رقم 02: مقارنة نسبة الملاءة الكلية للقطاع المصرفي الجزائري مع مجموعة من الدول



المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر وبيانات صندوق النقد الدولي لسنوات 2014 حتى 2023.
مقارنة بعدة دول، يسجل القطاع المصرفي الجزائري مستوى من الملاءة المالية من بين أعلى المعدلات في العالم.

3-3. نسبة الرافعة المالية (مؤشر الاستدانة):

لم يُدرج بنك الجزائر ضمن تشريعاته نظامًا خاصًا بهذه النسبة، التي تُعتمد في البنوك الأجنبية منذ سنة 2018، بالرغم من إدراجها ضمن مقررات لجنة بازل 3، ويوضح الجدول التالي تطور هذه النسبة كما يلي :

الجدول رقم 08: تطور نسبة الرافعة المالية في القطاع المصرفي الجزائري

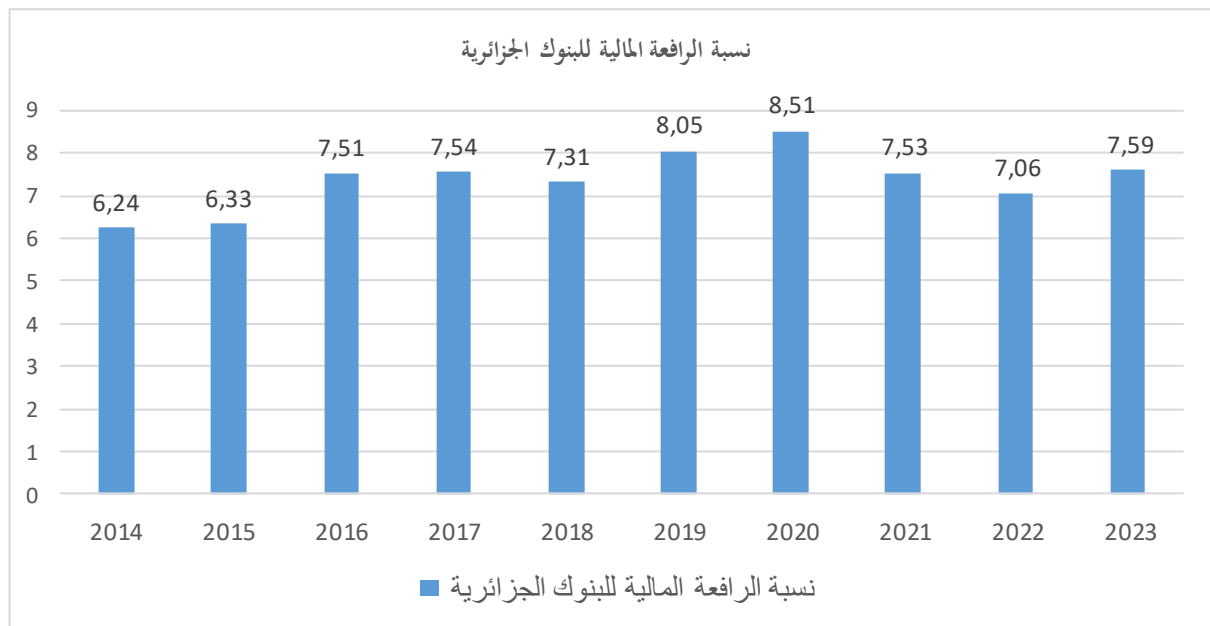
الوحدة: ملايين الدينارات

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ن ر م: نسبة الرافعة المالية = متوسط الأصول داخل وخارج الميزانية/متوسط رأس المال الخاص										
م أ	11976.4	12508.7	12881	14098.4	15514.3	16586.9	16979.7	20460.9	23312.1	24469.5
م ر م خ	998	1137.15	1288.1	1566.5	1723.8	1951.4	1907.83	2109.4	2241.55	2127.78
ن ر م	12	11	10	9	9	8.5	8.9	9.7	10.4	11.5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 49 لسنة 2020 ورقم 66 لسنة 2024.

تراوحت نسبة الرافعة المالية في البنوك الجزائرية بين 8.5% سنة 2014 و 12 % سنة 2020، وهي أعلى من الحد التنظيمي المطلوب وقد شهدت هذه النسبة تراجعًا تدريجيًا من 12 مرة في 2014 إلى 8.5 مرات في 2019 قبل أن تعود إلى الارتفاع بشكل تدريجي لتصل إلى 11.5 مرة في 2023، وهو ما يظهر إتجاه البنوك نحو سياسة تحوطية من خلال تقليص درجة الرفع المالي استجابةً لتوصيات الحذر المالي خلال الفترة 2014-2019 ثم عودة تدريجية إلى رفعها خلال الفترة 2020-2023، بما يعكس رغبة القطاع في تحسين مردودية رأس المال دون تجاوز حدود المخاطر المسموح بها.

الشكل رقم 03: نسبة الرافعة المالية للقطاع المصرفي الجزائري حتى سنة 2023



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 49 لسنة 2020 ورقم 66 لسنة 2024.

4-3. أداء السيولة في الجهاز المصرفي:

شهدت السيولة في القطاع المصرفي الجزائري تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2023، مع تغييرات مهمة في هيكل الأصول السائلة ومستوى التغطية للخصوم قصيرة الأجل، والجدول التالي يوضح تطور هذه السيولة كما يلي:

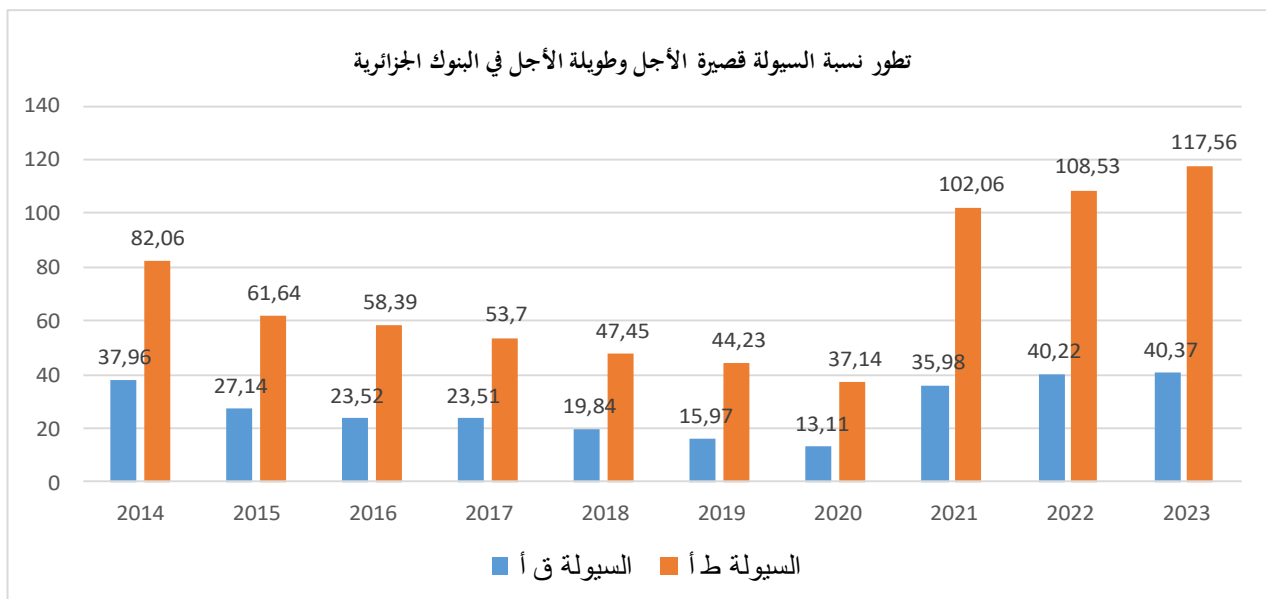
الجدول رقم 09: نسبة الأصول السائلة للبنوك

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
القطاع المصرفي										
40.37	40.22	35.98	13.11	15.97	19.84	23.51	23.52	27.14	37.96	الأصول السائلة/الأصول
117.56	108.53	102.06	37.14	44.23	47.45	53.70	58.39	61.64	82.06	الأصول السائلة/الخصوم ق أ

المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023.

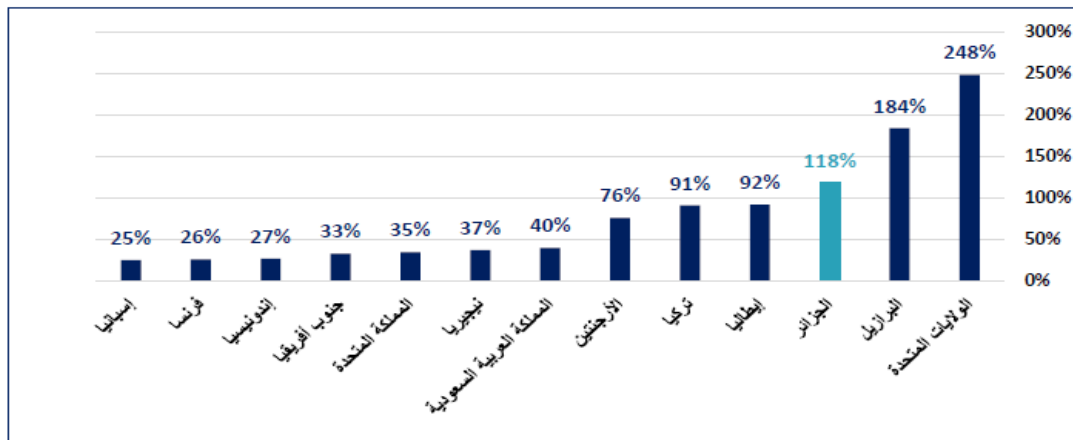
في عام 2014، سجل القطاع المصرفي الجزائري نسب سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة 38% من مجموع الأصول ونسبة 82.1% من الخصوم قصيرة الأجل، مدعومة بفائض السيولة الناتج عن تزايد الودائع بالدينار. لكن بين 2015 و2020، شهدت السيولة تراجعاً بسبب زيادة القروض الطويلة الأجل وارتفاع الخصوم قصيرة الأجل بوتيرة أسرع من نمو الأصول السائلة، غير أن الفترة 2021-2023 سجلت تحسناً ملحوظاً بدعم من برنامج إعادة التمويل الحكومي؛ مما رفع نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل من 102.7% إلى 117.56%، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 35% إلى 40%، مما عزز قدرة القطاع على مواجهة السحوبات قصيرة الأجل بكفاءة.

الشكل رقم 04: تطور نسبة السيولة المالية القصيرة الأجل للقطاع المصرفي الجزائري حتى سنة 2023



المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للنشاط الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023.

الشكل رقم 05: مقارنة مستوى تغطية الأصول السائلة للخصوم قصيرة الأجل مع مجموعة من الدول



المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي وتقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023.

3-5. جودة محفظة قروض القطاع المصرفي:

تعتمد مستويات ملاء البنوك بشكل أساسي على قواعد توفير مخصصات القروض وتصنيفها والتي تلتزم البنوك بتحديددها بوضوح من أجل تقليل المخاطر المرتبطة بالقروض المتعثرة، حيث تعتبر نسبة القروض المتعثرة (صافية من المخصصات) / رأس المال التنظيمي مؤشرا هاما يقيس قدرة البنوك على تحمل الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة.

الجدول رقم 07: نسبة القروض المتعثرة (المستحقات غير المحصلة) ومعدلات المؤنات المخصصة

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
القطاع المصرفي										
20.35	19.86	19.64	16.36	14.76	13.13	12.96	12.09	9.77	9.88	معدل القروض المتعثرة
49.63	49.94	48.73	46.14	46.69	49.96	52.28	54.62	59.93	62.13	معدل مؤنات القروض المتعثرة

القروض المتعثرة: صافية من المؤنات

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023.

بين 2017 و 2019 وهي مرحلة تصاعد المخاطر وضعف التغطية، استمرت القروض المتعثرة في الارتفاع وبلغت نسبتها 14.76% في 2019 على مستوى القطاع ككل، بسبب تصنيف المصارف العمومية لجزء كبير من القروض الممنوحة في إطار برامج التشغيل والتنمية الاجتماعية، مع تراجع معدلات المؤنات من 52.28% إلى 46.69%، فيما مثّلت الفترة من 2020 إلى 2021، الذروة في مؤشرات التعثر في ظل الأزمة الصحية، ووصلت إلى 19.64% على مستوى القطاع ما يُعد مؤشرا خطيرا على هشاشة الأوضاع المالية لهذه المؤسسات، لا سيما مع اعتماد إجراءات مخففة من طرف بنك الجزائر لتحصيل هذه المستحقات بالتأجيل والجدولة، ورغم هذا الارتفاع، لم تُسجل تحركات موازية في تغطية هذه المخاطر، إذ لم تتجاوز المؤنات 48.73% في القطاع ككل، مما زاد من هشاشة النظام البنكي أمام الصدمات.

في آخر سنتين من الدراسة استقرت القروض المتعثرة عند 20.35%، ما يعد مؤشرا على الاستقرار النسبي رغم استمرار الضغط وسجلت البنوك العمومية أعلى المعدلات مما يؤكد استمرار الفجوة في جودة المحفظة الائتمانية بين الطرفين، من حيث تغطية هذه المخاطر

لوحظ ارتفاع نسبي في المؤشرات لدى البنوك الخاصة (69.26%)، بينما بقيت ضعيفة في البنوك العمومية (48.44%)، وهو ما يدل على غياب التوازن بين ارتفاع نسبة التعثر وضعف التغطية بالمؤشرات.

3-6. مؤشرات الربحية في البنوك والقطاع المصرفي:

تحسنت ربحية القطاع المصرفي بين سنتي 2022 و2023، لتواصل جني نتائج مختلف الإجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية لاحتواء آثار الأزمات الماضية، هذه النتائج، التي تجسدت في الارتفاع الكبير في النتيجة المجمعة للقطاع المصرفي بنسبة 16,3%، مرتبطة كذلك باستئناف النشاط الاقتصادي الذي يسمح للبنوك بتحقيق المزيد من الأرباح.

3-6.1. معامل الربحية (ROE):

تعزز استقرار القطاع المصرفي بين سنتي 2022 و2023 من خلال التحسن الواضح في العائد على رأس المال (ROE) الذي وصل إلى 15,6% في نهاية سنة 2023 مقارنة بـ 13,5% في سنة 2022.

الجدول رقم 11: مؤشرات ربحية البنوك

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1- البنوك العمومية										
15.52	11.97	13.47	10.78	12.31	22.68	19.99	18.69	23.37	25.22	العائد على رأس المال ROE
1.28	1.14	1.53	1.23	1.26	2.27	1.97	1.68	1.76	1.77	العائد على الأصول ROA
2.33	2.29	3.02	3.33	3.39	3.96	3.87	3.89	3.51	3.21	الهامش المصرفي
2- البنوك الخاصة										
20.07	20.11	18.29	16.34	22.51	21.21	14.69	15.28	16.10	19.97	العائد على رأس المال ROE
2.93	3.06	2.90	2.73	3.16	3.38	2.59	2.84	3.11	3.38	العائد على الأصول ROA
5.46	5.37	5.58	6.16	6.85	6.57	5.98	5.85	6.40	5.74	الهامش المصرفي
القطاع المصرفي										
15.59	13.47	14.35	11.80	14.08	22.38	18.84	17.89	21.48	23.75	العائد على رأس المال ROE
1.49	1.38	1.72	1.43	1.51	2.42	2.05	1.83	1.92	1.99	العائد على الأصول ROA
2.72	2.67	3.37	3.70	3.85	4.32	4.15	4.14	3.86	3.56	الهامش المصرفي

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023.

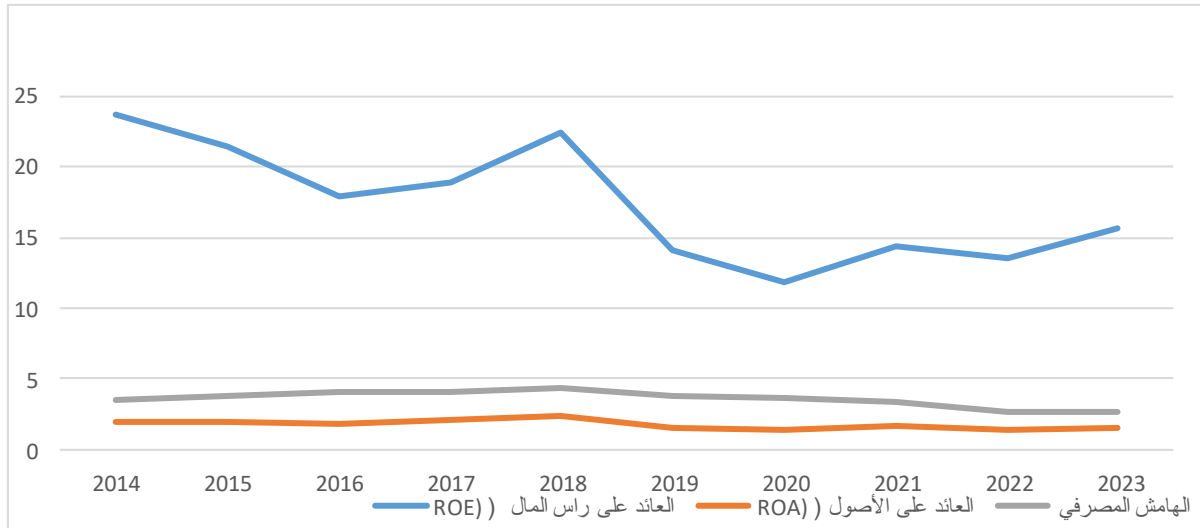
✓ العائد على رأس المال ROE :

بدأتشهد العائد على رأس المال (ROE) في القطاع المصرفي الجزائري تذبذباً واضحاً خلال الفترة 2014-، فقد بدأ المؤشر بنسبة 23.75% في عام 2014، ثم تراجع تدريجياً ليصل إلى 17.89% في عام 2016، مما يعكس ضغطاً على الربحية في ظل التحديات الاقتصادية.

في عام 2018، سجل المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 22.38%، ما يشير إلى تحسن الأداء المصرفي نتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية والمالية، لكن مع بداية جائحة كورونا في 2020، انخفض العائد على رأس المال إلى 11.80%، وهو أدنى مستوى في الفترة المدروسة، قبل أن يشهد تحسناً طفيفاً في السنوات التالية، ليصل إلى 15.59% في 2023.

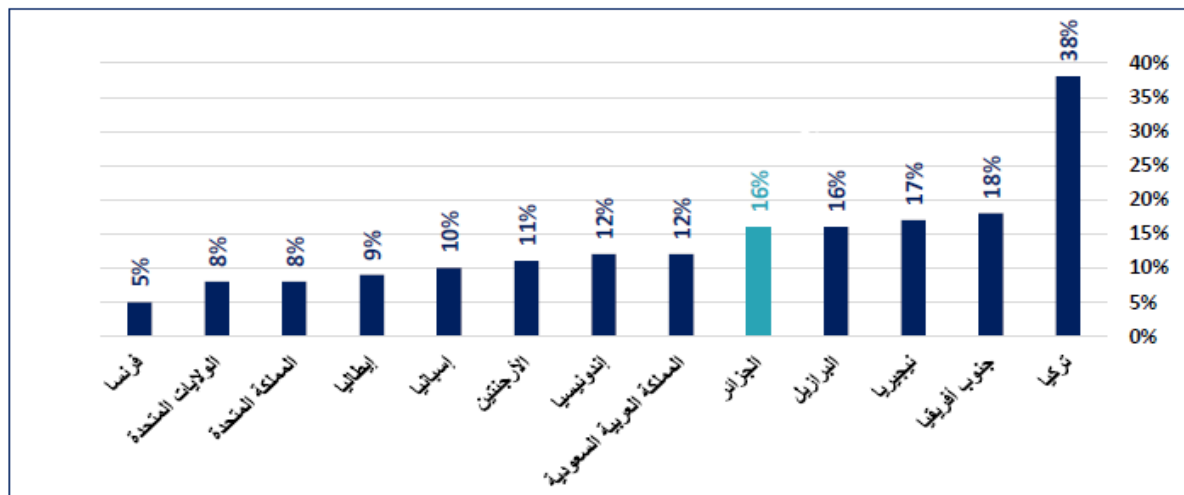
يتضح من ذلك أن أداء البنوك الجزائرية في تحقيق الأرباح من رأس المال المستثمر كان حساساً للتغيرات الاقتصادية الكبرى مثل الأزمة النفطية والتداعيات الاقتصادية للجائحة، وعليه، يجب العمل على تعزيز مرونة البنوك في مواجهة الأزمات وتعزيز استراتيجيات الاستثمار.

الشكل رقم 06: تطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2014 حتى 2023.

الشكل 07: بيان مقارن لمعامل الربحية لدى البنوك الجزائرية بالمقارنة مع بعض الدول:



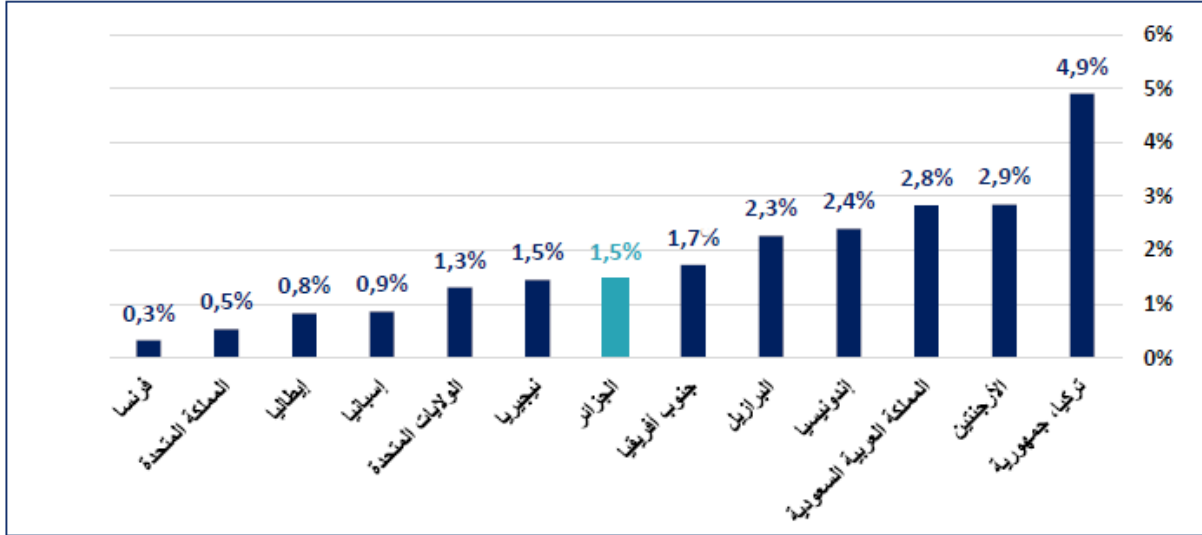
المصدر: بناء على بيانات صندوق النقد الدولي والتقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023

2.6-3. معامل العائد على الأصول (ROA) :

اتسم العائد على الأصول (ROA) في القطاع المصرفي الجزائري بثبات نسبي مقارنة بالعائد على رأس المال، بدأ بنسبة 1.77% في عام 2014 وشهد ارتفاعاً طفيفاً في 2018 ليصل إلى 2.27%، إلا أن التأثيرات الاقتصادية السلبية بعد عام 2018 أدت إلى تراجع العائد على الأصول بشكل ملحوظ، حيث سجل 1.26% في 2019، ليواصل انخفاضه إلى 1.14% في 2022، قبل أن يسجل تحسناً طفيفاً إلى 1.28% في 2023.

يعكس هذا التراجع ضعف الأداء التشغيلي للبنوك وانخفاض القدرة على توليد الإيرادات من الأصول، مما يستدعي تعزيز كفاءة الأصول وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر ربحية.

الشكل رقم 08: بيان مقارن لمعاملات العائد على الأصول لدى البنوك الجزائرية بالمقارنة مع بعض الدول



المصدر: بناء على بيانات صندوق النقد الدولي والتقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023.

3.6-3. الهامش المصرفي الصافي:

شهد الهامش المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري اتجاهاً تصاعدياً طفيفاً في الفترة 2014-2018، حيث ارتفع من 3.21% إلى 3.96%. هذا الارتفاع يعكس زيادة في الفارق بين العوائد المكتسبة من الإقراض وتكاليف الودائع، مما يشير إلى تحسن في هامش الربحية.

مع دخول الاقتصاد في حالة ركود بعد عام 2018، تراجع الهامش المصرفي بشكل ملحوظ، ليصل إلى 2.29% في 2022. في 2023، شهد الهامش المصرفي تحسناً طفيفاً إلى 2.33%، مما يعكس بعض التعافي في الأداء المالي.

يشير ذلك إلى ضرورة التركيز على تطوير المنتجات المصرفية ذات العوائد المرتفعة وتعزيز إدارة مخاطر الائتمان لتقليل أثر تقلبات السوق.

4 - النتائج ومناقشتها:

في ضوء تداعيات أزمة الرهن العقاري لعام 2007، طرأت تعديلات جوهرية على متطلبات رأس المال وفقاً لمقررات بازل III الصادرة عام 2010، وعلى إثر ذلك، بادر بنك الجزائر إلى تبني مجموعة من الإجراءات لتكييف النظام المصرفي مع هذه المعايير بهدف تعزيز متانة القطاع المالي وتحسين إدارة المخاطر، بالإضافة إلى إلزام البنوك بالإفصاح عن هيكل رأس المال، وإدارة المخاطر، ومستوى التعرض لها، مما يدعم الشفافية المالية لتعزيز الرقابة الاحترازية، وتطوير نظام اختبارات الضغط لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات الاقتصادية، في حين لم يتم التكفل ببعض الجوانب بعد مثل مؤشر الرافعة المالية، الذي لا يزال يتطلب مزيداً من الإصلاحات لتحقيق التوافق الكامل.

حيث أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- ساهم تطبيق معايير بازل 3 في تعزيز الملاءة المالية للبنوك الجزائرية، لا سيما من خلال زيادة نسبة رأس المال الأساسي للأصول المرجحة بالمخاطر، ما يعكس قدرة البنوك على امتصاص الصدمات المالية بكفاءة أكبر.
- أدى تطبيق معايير السيولة قصيرة وطويلة الأجل إلى تطوير منهجيات إدارة المخاطر لدى البنوك، إلا أن البنوك العمومية لا تزال تعاني من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، مما يشكل تحدياً لجودة الأصول على المدى الطويل.
- شهدت معدلات الربحية تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع معدلات التعثر وانخفاض النشاط الاقتصادي، ورغم التعافي التدريجي عقب أزمة كوفيد-19، إلا أن العائد على رأس المال والعائد على الأصول لا يزالان دون المستويات الإقليمية.
- سجلت البنوك العمومية تحسناً في مستويات السيولة بفضل برامج إعادة التمويل التي أطلقها بنك الجزائر. ومع ذلك، لا تزال نسبة تغطية السيولة في بعض البنوك دون المعايير الدولية، مما يستدعي اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز السيولة.
- أجبرت معايير بازل 3 البنوك على تبني أساليب أكثر تطوراً في قياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، ما أسهم في الحد من حجم القروض المتعثرة وتحسين جودة الأصول.
- ألزم بنك الجزائر البنوك بالإفصاح الدوري عن مكونات رأس المال والمخاطر المرتبطة بها، مما عزز من مستوى الشفافية وساهم في تقوية ثقة المودعين والمستثمرين.
- فرضت متطلبات بازل 3 استثمارات كبيرة في تطوير الأنظمة التقنية والبنية التحتية لإدارة المخاطر، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وهو ما انعكس سلباً على نسب الربحية في المدى القصير، خاصة نسبة العائد على الأصول.
- أدت زيادة متطلبات الاحتياطات الرأسمالية إلى تقليص نسب العائد على رأس المال، خاصة في البنوك التي كانت تفتقر سابقاً إلى احتياطات كافية.
- ساهمت بازل 3 في تعزيز استقرار النظام المالي من خلال إلزام البنوك بتكوين احتياطات كافية لتغطية الخسائر المحتملة، ما ساعد على الحد من تأثير الصدمات الاقتصادية وتقلبات السوق.

وبالتالي نصل إلى الإجابة على الفرضيات التي انطلقنا منها كما يلي:

- ✓ وضع بنك الجزائر لوائح تنظيمية تلح على تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات بازل 3 شملت محاور كفاية رأس المال التنظيمي، نسب السيولة، إدارة المخاطر والإفصاح والشفافية.
- ✓ يؤدي تطبيق مقررات بازل 3 إلى تعزيز الأداء والسلامة المالية للبنوك الجزائرية، وتحسين قدرة المصارف على إدارة المخاطر وزيادة مستوى الشفافية، وهذا من خلال تحسين كفاية رأس المال، تعزيز قدرة إدارة المخاطر، زيادة مستوى الشفافية والإفصاح، التأثير على العائد على رأس المال والعائد على الأصول والاستقرار النظام المالي.
- ✓ من الضروري القيام بعدة إصلاحات في المنظومة المصرفية الجزائرية لكي تتوافق مع مقررات بازل، في مجال تحسين إدارة المخاطر، تقوية نظام الرقابة والإشراف وتطوير البنية التحتية والتقنية ورفع مستوى الشفافية والإفصاح.

5- الخلاصة والتوصيات:

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، فإنه يمكن تقديم جملة من التوصيات الضرورية لحل الصعوبات المعترضة في تطبيق التدابير الاحترازية لبازل 03 كما يلي:

- ضرورة إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الالتزام بتطبيق معايير بازل 03، وتحديثها بما يتماشى مع التطورات الدولية.
- إجراء اختبارات ضغط شاملة بشكل دوري كأداة احترازية كلية، لتقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية الاقتصادية والكشف عن النقاط الضعيفة بمقابلتها.
- تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر المالية وزيادة التركيز على تنويع مصادر الدخل لتقليل تأثير الأزمات الاقتصادية المستقبلية، كما يجب العمل على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية ذات العوائد المرتفعة واستهداف القطاعات الاقتصادية الأكثر نمواً لتعزيز العائدات في الفترات القادمة.
- التركيز على تخفيض نسب القروض المتعثرة، خاصة في البنوك العمومية، من خلال تعزيز إجراءات التحصيل وتعزيز الرقابة على منح القروض، ومراجعة سياسات المؤونات بما يتماشى مع المعايير الدولية للسلامة المالية.
- فتح رؤوس أموال البنوك أمام الاستثمارات الأجنبية، بهدف تحسين رأس المال وتقليل المخاطر.
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة لموظفي البنوك حول تطبيق معايير بازل 03، خاصة في مجالات إدارة المخاطر والسيولة.
- تشجيع الكوادر البنكية على تطوير مهارات التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية.
- تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك لتسهيل عمليات الإفصاح عن البيانات المالية.
- إنشاء قواعد بيانات مركزية لتوحيد المعلومات المصرفية وتعزيز الشفافية المالية.
- تشجيع البنوك على تقديم منتجات مصرفية ذات عوائد مرتفعة، مثل التمويل الإسلامي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة استثمارات البنوك في القطاعات الإنتاجية لزيادة الإيرادات وتعزيز الربحية.
- التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية للاستفادة من تجاربها في تطبيق معايير بازل 03.
- متابعة المستجدات الدولية فيما يتعلق بإدارة المخاطر المصرفية وتحديث التشريعات المحلية وفقاً لها.

6- الإنحالات وقائمة المراجع:

- Bruno Colmant ,Delfosse, Vincent ,Peters Jean Philippe ,Rauis.Bruno. (2005). Les Accords De Bale II Pour Le Secteur Bancaire 06. Bruxelles ,Belgique: De Boeck Et Larcier.
- stratégique Centre d'analyse.(janvier, 2011). Réforme financière de Bâle III: chemin parcouru et enjeux futures. ، Paris ,France: Centre d'analyse stratégique.
- Supervision Basel Committee on Banking. (13 juillet, 2009). Enhancements to the Basel II Framework. Bank for International Settlements ,Bâle ,Suisse.
- Supervision Basel Committee on Banking.(Décembre, 2010). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bâle ,Suisse: Bank for International Settlements.
- Supervision Basel Committee on Banking.(Décembre, 2010). Basel III: International Framework for Liquidity Risk Measurement, Standards and Monitoring. (Bank for International Settlements ، Bâle ,Suisse.
- Supervision Basel Committee on Banking.(Janvier, 2013).
- Supervision Basel Committee On Banking.(Juillet, 2013). A Brief History of the Basel Committee. Bâle ,Suisse: Bank for International Settlements BIS.

- Supervision Basel Committee On Banking.(Janvier, 2013). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and Liquidity Risk Monitoring Tools. Bâle ,Suisse: Bank for International Settlements
- Supervision Basel Committee on Banking. (Janvier, 2014). Basel III: The Net Stable Funding Ratio. 13 Bank for International Settlements ,Bâle ,Suisse.
- Timo Köffer.(Novembre, 2014). Basel III – Implications for Banks' Capital Structure: What Happens with Hybrid Capital Instruments? Hambourg ,Allemagne: Anchor Academic Publishing (Bedey & Thoms Media GmbH).
- أحمد بوراس، وزير عياش. (جوان، 2007). المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها على الأنظمة المصرفية للدول النامية. مجلة العلوم الإنسانية المجلد 01، العدد (27).
- بنك الجزائر. (24 أكتوبر، 2004). النظام رقم 04-04 المؤرخ في 19/07/2004، المحدد لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة. (67) (الجريدة الرسمية) الجزائر.
- بنك الجزائر. (21 ديسمبر، 2011). التعليمات التطبيقية رقم 07-11 المؤرخة في 21 ديسمبر 2011 المتعلقة بمعاملي السيولة لتحديد مكونات البسط والمقام لمعامل السيولة.
- بنك الجزائر. (24 ماي، 2011). النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.
- بنك الجزائر. (02 أكتوبر، 2011). النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011، يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك. (56). (الجريدة الرسمية)، الجزائر.
- بنك الجزائر. (29 أوت، 2012). النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. (47). (الجريدة الرسمية) الجزائر.
- بنك الجزائر. (23 جوان، 2012). النظام رقم 12-01 بتاريخ 20 فيفري 2012 يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها. (36). (الجريدة الرسمية)، الجزائر.
- بنك الجزائر. (25 سبتمبر، 2014). النظام رقم 14-01 المؤرخ في 15/02/2014 يتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. (56). (الجريدة الرسمية، المحرر) الجزائر.
- بنك الجزائر. (25 سبتمبر، 2014). النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات. (56). (الجريدة الرسمية) الجزائر.
- بنك الجزائر. (25 سبتمبر، 2014). النظام رقم 14-03 المؤرخ في 16 فبراير 2014 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها. (56). (الجريدة الرسمية) الجزائر.
- بنك الجزائر. (31 ديسمبر، 2019). التعليمات رقم 04-19 بتاريخ 31 ديسمبر 2019، تتعلق بمركزة المخاطر المصرفية ذات الصلة بالمؤسسات والأسر.
- بنك الجزائر. (24 مارس، 2020). النظام رقم 20-04 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وأدوات تغطية خطر الصرف. (16). (الجريدة الرسمية)، الجزائر.
- بنك الجزائر. (03 أوت، 2024). النظام رقم 24-02 المؤرخ في 06/02/2024، يحدد الحد الأدنى لرأس المال في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. الجزائر (24) الجريدة الرسمية.
- حياة نجار. (2013). اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (13).
- عبد الحميد عبد المطلب. (2013). الإصلاح المصرفي ومقررات بازل III الطبعة الأولى. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبد القادر شارشي. (20 أبريل، 2010). معايير بازل للرقابة المصرفية – اتفاقية بازل II. مداخلة في إطار الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة -سطيف 2.

- لويزة أوصغير. (2018). دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية - دراسة مقارنة بين الجزائر تونس، مصر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- مكرم صادر. (سبتمبر، 2010). اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية. (اتحاد المصارف العربية، المحرر) مجلة اتحاد المصارف العربية.
- من إدارة البحوث ومركز البيانات والمعلومات بتصرف. (2010). دليلك إلى التعديلات على بازل II لمواجهة الأزمة المالية العالمية. (اتحاد المصارف العربية) بيروت، لبنان.
- ميلود زكري. (2013-2014). كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية. أطروحة دكتوراه، قسنطينة، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- هند مهداوي، وسمير، بطاهر. (جانفي، 2017). المصارف الإسلامية في مجلس التعاون الخليجي وأزمة الرهن العقاري: دراسة قياسية باستخدام نموذج GARCH، 2017، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 08(01).
- وسام عبّاي. (2020-2021). الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك - دراسة حالة الجزائر. - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم مالية ومصرفية. الجزائر، جامعة الجزائر 3.

6- الإحالات وقائمة المراجع بالإنجليزية:

- Ahmed, B., & Ayache, Z. (2007, June). International standards of banking supervision and their applications in developing countries' banking systems. Journal of Human Sciences, 1(27).
- Bank of Algeria. (2004, October 24). Regulation No. 04-04 of July 19, 2004, defining the ratio of own funds and permanent resources. Official Gazette (67), Algeria.
- Bank of Algeria. (2011, December 21). Implementing Instruction No. 07-11 of December 21, 2011, on liquidity ratios determining the numerator and denominator components.
- Bank of Algeria. (2011, May 24). Regulation No. 11-04 of May 24, 2011, on the definition, measurement, management, and supervision of liquidity risk.
- Bank of Algeria. (2011, October 2). Regulation No. 11-03 of May 24, 2011, on interbank risk supervision. Official Gazette (56), Algeria.
- Bank of Algeria. (2012, August 29). Regulation No. 11-08 of November 28, 2011, on the internal control of banks and financial institutions. Official Gazette (47), Algeria.
- Bank of Algeria. (2012, June 23). Regulation No. 12-01 of February 20, 2012, on the organization and operation of the risk centralization of enterprises and households. Official Gazette (36), Algeria.
- Bank of Algeria. (2014, September 25). Regulation No. 14-01 of February 16, 2014, on the solvency ratio applied to banks and financial institutions. Official Gazette (56), Algeria.
- Bank of Algeria. (2014, September 25). Regulation No. 14-02 of February 16, 2014, on large exposures and participations. Official Gazette (56), Algeria.

- Bank of Algeria. (2014, September 25). Regulation No. 14-03 of February 16, 2014, on the classification of receivables and signature commitments of banks and financial institutions and the formation of provisions. Official Gazette (56), Algeria.
- Bank of Algeria. (2019, December 31). Instruction No. 04-19 of December 31, 2019, on the centralization of banking risks related to enterprises and households.
- Bank of Algeria. (2020, March 24). Regulation No. 20-04 of March 15, 2020, on the interbank foreign exchange market, treasury operations in foreign currency, and exchange risk hedging instruments. Official Gazette (16), Algeria.
- Bank of Algeria. (2024, August 3). Regulation No. 24-02 of February 6, 2024, setting the minimum capital for banks and financial institutions operating in Algeria. Official Gazette (24), Algeria.
- Najjar, H. (2013). Basel III agreement and its potential impact on the Algerian banking system. Journal of Economic and Management Sciences, (13).
- Abdelmoutaleb, A. (2013). Banking reform and Basel III requirements (1st ed.). Alexandria, Egypt: University House.
- Charchi, A. (2010, April 20). Basel standards for banking supervision – Basel II agreement. Paper presented at the International Conference on Financial Services and Risk Management in Islamic Banks, Setif, University of Setif 2, Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Algeria.
- Oussghir, L. (2018). Study of central bank trends in implementing Basel Committee decisions and their impact on commercial banks – A comparative study between Algeria, Tunisia, and Egypt (Doctoral dissertation, Mohamed Boudiaf University of M'sila, Algeria).
- Sader, M. (2010, September). Basel III Accord: The global banking industry facing banking supervision. Arab Banks Union Journal. Beirut, Lebanon: Union of Arab Banks.
- Research Department and Data & Information Center. (2010). Your guide to the Basel II amendments in response to the global financial crisis. Beirut, Lebanon : Union of Arab Banks.
- Zekri, M. (2013–2014). Capital adequacy in Islamic banks between specificity and universality (Doctoral dissertation, Emir Abdelkader University for Islamic Sciences, Constantine, Algeria).
- Mehdaoui, H., & Batah, S. (2017, January). Islamic banks in the GCC and the mortgage crisis: An empirical study using GARCH model. Algerian Journal of Economics and Management, 8(1).
- Abbaï, W. (2020–2021). Banking supervision according to Basel Committee regulations and its role in establishing governance principles in banks – Case study: Algeria (Doctoral dissertation, University of Algiers 3, Algeria).